اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٧٥	١٤٨٢
اليورو	١٨٣٠	١٨٤٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٦٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٥٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٤٢٠	٤٣٠
الريال السعودي	٣٨٠	٣٨٥
الليرة السورية	٢٦,٥	٢٨

سوق الذهب والفضة

المصرف	سعر البيع	سعر الشراء
ذهب عيار ٢٤	١٠٦,٠٠٠	١٠١,٠٠٠
ذهب عيار ٢١	٩٦,٠٠٠	٩١,٥٠٠
ذهب عيار ١٨	٨٢,٠٠٠	٧٧,٥٠٠
ذهب عيار ١٤	٦١,٥٠٠	٥٦,٥٠٠
ذهب عيار ١٢	٥٤,٠٠٠	٤٩,٠٠٠
الفضة	١٧٥٠	١٥٠٠

دور الاستثمار الأجنبي في إعادة بناء الاقتصاد العراقي

الواقع الراهن للاقتصاد العراقي ودور الاستثمار الاجنبي فيه

(٤-٦)

د. أحمد عمر الراوي

يعاني الاقتصاد العراقي من تداعيات الظروف التي سبق الاشارة اليها، وما ادى ذلك من تدمير لكل مقومات هذا الاقتصاد والمتمثلة في البنى التحتية ونظامه المؤسسي والقانوني، وعليه يمكن ان يطلق على الاقتصاد العراقي بالاقتصاد المشلول. اذ شلت معظم قطاعاته السلعية منه والخدمية، وتواجه تلك القطاعات تحديات كبيرة تتطلب اعتماد سياسات وبرامج تتلائم مع كل قطاع من قطاعات الاقتصاد العراقي وهنا يمكن ان يكون للاستثمار الاجنبي دور كبير في اعادة تأهيل الاقتصاد العراقي، ويمكن ايجاز تلك التحديات التي تواجه القطاعات الاقتصادية بالآتي:

١-القطاع الزراعي: يعد القطاع الزراعي احد اهم قطاعات الاقتصاد العراقي لما يوفره من فرص عمل لشريحة واسعة من القوى العاملة العراقية، وقد واجه هذا القطاع الكثير من الصعوبات والمعوقات التي حالت دون تطويره واليوم يواجه تحديات كبيرة لتنميته، وهي تتطلب استثمارات كبيرة لمواجهتها والتغلب عليها لا سيما في مجال توفير المياه وتوفير التقانات الزراعية ويمكن للاستثمار الاجنبي ان يساهم في ذلك مما يساعد على تنمية القطاع وتطويره.

٢-القطاع الصناعي: من القطاعات الاكثر تضررا بفعل ظروف الحروب والحصار مما افقده القدرة ليس فقط على المنافسة ولكن قدرته على مواصلة الانتاج.

يمكن ان يساهم الاستثمار الاجنبي بشكل فاعل في ذلك ويساعد في تطوير الصناعة العراقية لتستطيع ان تواجه المنافسة مع السلع الاجنبية.

٣-القطاع النفطي: من المعروف ان العوائد النفطية تعد الاساس في تمويل المشروعات الاستثمارية على مستوى الموازنة العامة للدولة. وبالتالي لا بد من تطوير هذا القطاع واستثمار موارده بشكل امثل في تطوير الاقتصاد العراقي.

وبرغم ان العراق يعد ثالث اكبر الاحتياطات العالمية، الا ان انتاجه ما زال محدودا وان الصناعة النفطية قد عانت من ظروف الحصار وتقادم التكنولوجيا المعتمدة فيها، الامر الذي يتطلب الكثير من الاستثمارات لتطوير الحقول الانتاجية وتطوير شبكات النقل التي تجاوزت اعمارها ٣٠ عاما، وهذا ما يحتاج الى استثمارات وخبرات متقدمة يمكن ان يكون للاستثمارات الاجنبية دور في تأهيل القطاع النفطي وتطويره بأشراف الدولة.

الاستثمار الاجنبي ودوره في تنمية الاقتصاد العراقي

لم يكن العراق صاحب تجربة في موضوع جذب الاستثمارات الاجنبية نظرا للايدلوجيات السائدة آنذاك والتي كانت تنظر الى الاستثمار الاجنبي كونه سالبا للقرار السياسي الوطني.

وبرغم محاولة الدولة تشجيع الاستثمار العربي ومنحته بعض الامتيازات التي نصت عليها بعض التشريعات والقرارات كقانون الاستثمار الصناعي رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢ وقانون الشركات الزراعية رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٠ وقانون الشركات رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٣, الا ان حركة الاستثمار العربي ظلت محدودة في عدد قليل من الشركات المشتركة، ويعود السبب في احجام قدوم الاستثمار العربي الى العديد من الاسباب والمعوقات التي في مقدمتها الظروف السياسية التي تحيط الانظمة السياسية العربية وعدم التوافق وانعكاس ذلك على النشاط الاقتصادي.

وبعد الاحتلال الامريكي في العام ٢٠٠٣ وتغير نظامه السياسي ظهرت دعوات للتغير من الاقتصاد المخطط الى الاقتصاد الحر، اعقبها صدور قرار الاستثمار الاجنبي رقم ٣٩ لسنة ٢٠٠٣ الذي يعد سابقة نحو الانفتاح الواسع على الاستثمار الاجنبي، وهنا يطرح السؤال حول امكانات نجاح هذا التوجه لاقتصاد ظل طوال اكثر من اربعة عقود يعتمد على الاسلوب المخطط، وهل المناخ ملائم لجذب الاستثمار الاجنبي في ظل اقتصاد فقد كل مقوماته الاساسية ونظامه المؤسسي؟ هذا ما نحاول الاجابة عنه.

الرؤى الاقتصادية لدور الاستثمار الاجنبي في اعادة بناء الاقتصاد العراقي

يحظى الاستثمار الاجنبي اليوم بالاهتمام لا سيما من قبل القوى الليبرالية في عراق اليوم. الا ان هناك رؤى لاخرين تتحفظ كثيرا من الانفتاح على الاستثمار الاجنبي. وتثير دعوات الانفتاح على الاستثمار الاجنبي مخاوف لديهم منطلقين من:

-ان الانفتاح على الاستثمار الاجنبي يعني التخلي عن ارادة القرار الاقتصادي الوطني لمصلحة المستثمر الاجنبي.

-الانفتاح الواسع على الاستثمار الاجنبي يجعل من الاقتصاد العراقي تابعا للتغيرات الحاصلة في حركة الاستثمار الاجنبي وحركة التجارة العالمية اكثر من استجابته للسوق المحلية.

-يوجه حركة الصناعة العراقية السلعية لخدمة الاسواق الخارجية اكثر منها لحركة الاسواق الداخلية.

-سيؤدي الاستثمار الاجنبي الى خلق منافسة احتكارية لحساب الرأسمال الاجنبي على حساب الرأسمال الوطني العراقي، لا سيما ان القطاع الخاص الوطني ليست لديه القدرة على منافسة الرأسمال الاجنبي.

-التأثير على السلوكيات والقيم الاجتماعية العراقية من خلال نشر انماط استهلاكية غريبة عن عادات وتقاليد المجتمع العراقي.

في حين تختلف الرؤية الاخرى للانفتاح على الاستثمار الاجنبي وتجده المحرك الاساس للنمو الاقتصادي والتطور، لا سيما في بلد كالعراق الذي يعاني اقتصاده من تدمير وشل لكل مرافقه الحيوية، وذلك لما يمكن ان يقدمه الاستثمار الاجنبي للاقتصاد الوطني عبر ما يلي:

-ان الاقتصاد العراقي اليوم بحاجة ماسة للاستثمار بمختلف أشكاله، ونظرا لعدم قدرة الرأسمال الوطني على النهوض باعمار العراق عليه لا بد من اللجوء الى الاستثمار الاجنبي.

-كل تجارب البلدان النامية تشير الى نجاح الاستثمار الاجنبي في عملية بلدانها ولا يوجد أي مبرر للتخوف من الانفتاح على ذلك الاستثمار.

-ان عملية الانفتاح على الاستثمار الاجنبي ليس الحصول على المزيد من التدفقات الرأسمالية فقط وانما للحصول على التكنولوجية المتطورة.

-الاستفادة من الخبرات الفنية لمشروعات الاستثمار الاجنبي لما تملكه هذه المشروعات من تراكم الخبرات على عكس المستثمر العراقي الذي يفتقد الى الخبرات المتطورة نتيجة انقطاعه عن العالم فترة اكثر من عقدين من الزمن.

والاستفادة من هذه الخبرات في تدريب الملاكات الوطنية وتنمية مهاراتها في جميع المجالات (الانتاج الادارة والتسويق).

-سيؤدي الانفتاح على الاستثمار الاجنبي الى خلق المنافسة التي ترفع من القدرات الانتاجية للسلع الوطنية في السوق الدولي.

-يؤدي الى تحسين الدخول بخلق فرص عمل جديدة للبطالة في العراق تتسم بارتفاع اجورها وبالتالي يحسن من المستوى المعيشي ويعمل على خفض معدلات البطالة.

-تخفيض العجز الكبير في الميزان التجاري العراقي عن طريق انتاج سلع لغرض التصدير وأخرى لاحلال الواردات.

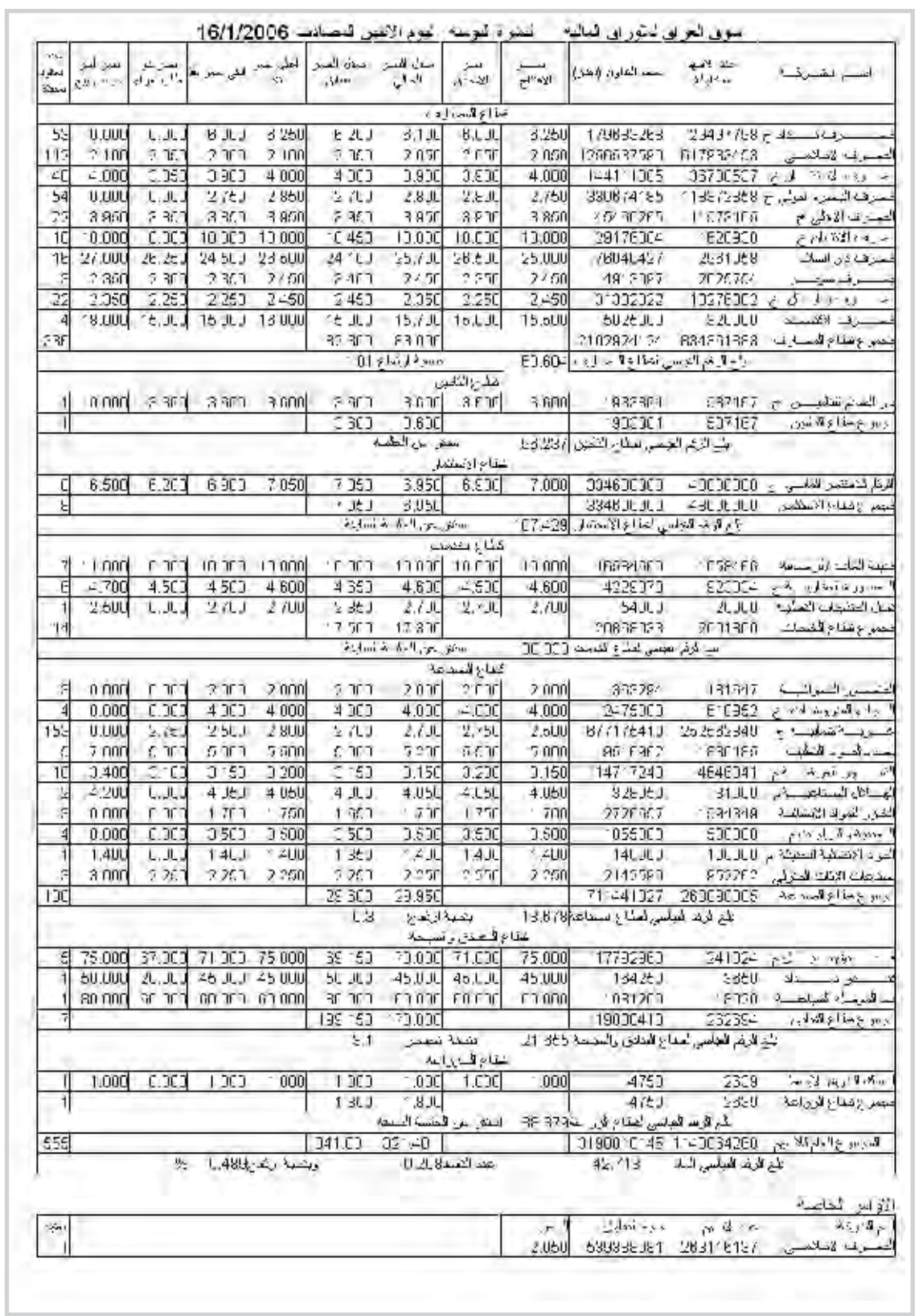

واشنطن تتوقع ٤٠٠ مليار دولار عجزا بميزانية ٢٠٠٦

واشنطن / وكالات

توقعت الولايات المتحدة أن تسجل ميزانية البلاد عجزا للعام ٢٠٠٦ يتجاوز ٤٠٠ مليار دولار، متعدية تقديرات سابقة تحدثت عن عجز بقيمة ٣٤١ مليارا. ويشكل هذا العجز نسبة ٣٠١٪ من الناتج القومي للولايات المتحدة.

وجاء هذا الإعلان أثناء ندوة صحافية الخميس لمساعد مدير مكتب الموازنة في البيت الأبيض جويل كابلان عن تأثير الميزانية الاتحادية على كلفة إعادة الإعمار في منطقة خليج المكسيك التي ضربتها سلسلة أعاصير في نهاية الصيف.

واعتبر جود غريغ السيناتور البارز بالحزب الجمهوري وعضو لجنة الموازنة بمجلس الشيوخ أن نمو العجز في الميزانية يعد أمرا "غير مقبول".

وكان المكتب قد ذكر في مجلته المالية الشهرية مطلع الشهر الحالي أن نفقات التأمينات لتغطية الفيضانات والأضرار الأخرى إثر الإعصار كاترينا زادت بشكل كبير النفقات خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام المالي ٢٠٠٦ الذي بدأ في الأول من تشرين الأول الماضي. وتوقع المكتب أن يصل العجز إلى ٣٤١ مليار دولار.

وتسعى إدارة الرئيس جورج بوش إلى تقليل هذا العجز المتزايد إلى النصف بحلول عام ٢٠٠٩,

يشار إلى أن دراسة أميركية ذكرت الأسبوع الماضي أن التكاليف التي ستترتب على الولايات المتحدة من حرب العراق قد تتخطى تريليوني دولار. وهو ما يفوق كثيرا تقديرات البيت الأبيض قبل الحرب.

في الهم الاقتصادي

لنعمل من اجل ارساء المنتدى الاقتصادي

حسام الساموك

حينما تتطير اطراف شتى مما نتناوله في استقرائنا الواقع الاقتصادي والمعيشي اليومي، نتطلع وبكل حرص الى ان لا يتوهموا بأننا نتبنى مصالح طرف او فئة او شريحة، اللهم الا الطرف الاهم والفئةالاعم والشريحة الاوسع، حين نواجه بكل عزم ولهفة وحماسة اجراءات اية وزارة او مجموعة تستهدف في توجهاتها الجموع السائدة من محدودي الدخل وضئيلي الموارد، كما حصل هذه الايام من موقف حازم بشأن زيادة اسعار المشتقات النفطية، او ما يتردد من تداولات خلف الكواليس بشأن التعرض لمشروع البطاقة التموينية.

اما الممارسات غير المسؤولة، لاي طرف او فئة، اما المخالفات والاجراءات المبيتة لمصلحة فئة ما بما يتعارض والمصلحة العليا التي يجدر ان نكون حماتها جميعا فلا بد ان نجابهها بأي ثمن.

وهذا ما كان لنا من مواجهة، كادت ان تفسر بغير نياتها الحقيقية عندما تطرقنا لارغام عمال احدى شركات القطاع المختلط هيئة الشركة العامة بالاستحواذ على ارباحها وحرمان المساهمين من حقوقهم، مما حمل العمال الذين لا يزيد عددهم على مئتي عامل بالتعريض بموقفنا على انه مناصر للادارة على حساب الطبقة العاملة، وكنا قد ثبتنا في حينه بأن مثل هذه المواقف يشوه التاريخ المجيد للطبقة العاملة العراقية، وقد كتبت لنا اللجنة النقابية ردا مليئا بالمغالطات والتهجم والتجريح الشخصي، ولو كنا نشرناها لكان مردوده سلبيا على الطبقة العاملة عموما، خصوصا ان اطرافاً عديدة وفي أعقاب مواقف مماثلة لعمال شركات مماثلة اخذت تطالب جهارا باستيراد عمالة اسيوية بديلا عن العمالة المحلية بذريعة المتاعب والاشكالات التي اخذت الاخيرة تثيرها مستغلة الظروف القاهرة التي يمر بها العراق، وبرغم اننا طالبنا النقابة المعنية بعد اثارتها زوبعة لتبرير مواقف عمال الشركات المختلطة بضرورة اللقاء معنا لمناقشة الواقع المزري الذي يسيطر على عمالة تلك الشركات لكن النقابة لم تف للاسف بتعهدها، بل ان اطرف ما استجد ان عمال تلك الشركات قدموا طلبا لتقليص ساعات العمل ساعة واحدة بذريعة ازدحامات الطرق برغم انهم يعملون رسميا على غرار الموظفين من الساعة الثامنة حتى الثالثة بعد الظهر، أي سبع ساعات يوميا مع ان قانون العمل في كل العالم ومنها القانون العراقي يحتم ان يكون العمل ثماني ساعات يوميا، فكم يا ترى يتناسب هذا الموقف من حرص العمال العراقيين على ان يعززوا مسيرة الانتاج ويواجهوا الحالة الاقتصادية والانتاجية المتردية.

فكم يا ترى يتناسب هذا الموقف من حرص العمال العراقيين على ان يعززوا مسيرة الانتاج ويواجهوا الحالة الاقتصادية والانتاجية المتردية.

ومن مواقفنا التي نعتز بها ما تعرضنا له من مواجهة لحالات الفساد في شتى المواقع الاقتصادية مما حمل مفوضية النزاهة ان تثني على توجهاتنا وتنسق معنا في اكثر من حالة، وهذا ما ينسحب ايضا على تأشيرنا مخالفات خطرة تجري على قدم وساق في سوق العراق للاوراق المالية، مما اثار حنق ادارة السوق واتخذت إجراء يعبر عن ضعف موقفها وعرضها للادانة من اطراف عدة حينما توقفت عن ارسال نشرة السوق نصف الاسبوعية التي تطوعنا لوحدنا بنشرها في اليوم التالي لجلسة السوق وكأنها استهدفت المستثمرين عموما مع انها تبعث بالنشرة لصحف عدة لا تتورع أي منها بنشرها ومع ذلك فأننا ماضون في طريقنا لمكافحة وفضح كل حالات الفساد في سوق الاوراق كما يجري بشكل يومي وسافر، وفي كل مؤسسات النفط والتجارة والكهرباء وشتى المواقع الاقتصادية بل انتهجنا اسلوبا آخر لارساء رأي عام ضاغط في الشأن الاقتصادي بسعينا لتقليد جديد اطلقنا عليه (طاولة المدى المستديرة) ليكون منتدى اقتصادنا يتعاطى المعنيون فيه كل ما يتعلق بمسيرتنا الاقتصادية في العراق ويدعم توجهاتها الطموحة، وسيكون السبت القادم ١/٢٠ موعد الحلقة الاولى من الطاولة المنتظرة فيما اعددنا موضوع موازنة العراق الفدرالية لعام ٢٠٠٦ عنوانا لها.